منتدى الرياض الاقتصادي
RIYADH ECONOMIC FORUM
نحو تنمية إقتصادية مستدامة

فريق التغطية
عبدالعزيز الربعي ، بادي البدراني
صنيتان المريخي ، محمد الحيدر، محمد السعيد
تصوير - صالح الجميعة

الأمير سلمان لدى وصوله مقر الحفل

امير منطقة الرياض راعياً للحفل

اكد خلال رعايته للمنتدى الاقتصادي على أهمية التهيئة لمرحلة التجارة العالمية

الأمير سلمان: تطوير آليات الاقتصاد يتطلب نظرة موضوعية شاملة وصحيحة

الجريسي: المنتدى محاولة جادة لتنمية اقتصادية مستدامة

العذل: نسعى لخلق مزيد من الشفافية في الأداء المالي والاداري

■ قال صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض رئيس منتدى الرياض الاقتصادي الثاني «إن عقد المنتدى في هذه المرحلة بالذات يأتي في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى مثل هذه المنتديات».

وقال في كلمته التي ألقاها خلال رعايته البارحة أعمال منتدى الرياض الاقتصادي في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز «إننا نعيش في مرحلة تفرض الكثير من التحديات، مما يتطلب نظرة موضوعية شاملة لتطوير آليات الاقتصاد، وهو تطوير يجب أن يكون مبنياً على الدراسة والأسس العلمية الصحيحة»، مشدداً في الوقت ذاته ان هذا الأمر يزداد أهمية مع دخول المملكة في منظمة التجارة العالمية والذي يتطلب تعاطياً مختلفاً لإدارة دفة الاقتصاد نضمن من خلالها وجود اقتصاد قوي ومنافس.

وبين أن البلاد عملت الكثير من الاستعداد لهذه المرحلة من خلال إيجاد بيئة استثمارية أكثر نضجاً ومواءمة للمرحلة المقبلة وذلك من خلال تركيزها المبكر على إرساء البنية التحتية التي يحتاجها قطاع الأعمال ليعمل ويزدهر، وتحتاجها الدولة لجذب الأموال الوطنية والأجنبية.

واعتبر الأمير سلمان أن منتدى الرياض الاقتصادي فتح المجال لتبادل الأفكار الاقتصادية لرجال الأعمال والمهتمين بالشأن الاقتصادي من اجل إرساء قاعدة فكرية تسهم في تعزيز المبادرات الخلاقة وتساعد على تنمية الوعي بالتحديات التي تتطلب الاستعداد والمواجهة، متطلعاً «أن ما يخرج به المنتدى من نتائج وتوصيات ستدفع بالاقتصاد إلى الأمام وتساهم في تحقيق أهدافه بما ينعكس على مصلحة البلاد ومواطنيها بالخير».

واختتم كلمته بتوجيه الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ، وسمو ولي العهد الأمير سلطان بن عبدالعزيز على دعمهم المتواصل لكل ما من شأنه خدمة هذا البلد ومواطنيه، مؤكداً حرصهما على تهيئة كافة السبل التي تمكن قطاع الأعمال من تحقيق أهدافه وتطلعاته.

من جهته أكد عبدالرحمن بن علي الجريسي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض في كلمة له على أن منتدى الرياض الاقتصادي جاء في وقت نحن في هذه البلاد الغالية أحوج ما نكون إلى القرار الاقتصادي المبني على المعلومة والدراسة والبحث والتحليل.

وقال إن المنتدى هو محاولة جادة من غرفة الرياض للمساهمة في خدمة اقتصادنا وتمكينه من القيام بدور أكبر حسب توجيه قيادتنا الرشيدة فهو يساهم بما يقدمه من دراسات ونقاشات وتوصيات بتقديم الآراء وطرح الحلول التي ستساهم بإذن الله في تحقيق تطلعات الوطن ورؤيته المتمثلة في المساهمة في إيجاد تنمية اقتصادية مستدامة فقيادة هذا الوطن - حفظه الله - تدرك ان التنمية الاقتصادية المستدامة بعد توفيق الله هي مفتاح النجاح لكافة القضايا الاجتماعية والتنموية الأخرى، ولذلك فإن هذا المنتدى عمل على بحث أهم القضايا التي تواجه اقتصادنا الوطني، وعلى رأسها قضية تطوير وتكامل العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص وقضية الشفافية في توفير البيانات والمعلومات، وقضية تفعيل مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية وقضية ربط المملكة بالطرق البرية والسكك الحديدية والمطارات والموانئ، وقضية العمالة الوافدة بالمملكة وقضية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وكذلك موضوع المدن الصناعية التقنية.

وأشار ان رعاية خادم الحرمين الشريفين لهذا المنتدى ودعمه يحفظه الله لما صدر عنه من دراسات وتوصيات في دورته الأولى وتوجيهه برفعها إلى المجلس الاقتصادي الأعلى يعد دليلاً على اهتمام قيادتنا الرشيدة وبعد رؤيتها الاقتصادية ونظرتها الثاقبة واهتمامها بكل ما من شأنه خدمة الوطن والمواطن، كما ان قيادة خادم الحرمين الشريفين للاقتصاد الوطني من خلال رئاسته للمجلس الاقتصادي الأعلى تمثل دعماً قوياً لكافة القطاعات الاقتصادية والقائمين عليها.

ثم ان رئاستكم حفظكم الله أثرت هذا المنتدى وشجعت القائمين عليه بما تسدونه إليهم من توجيهات.

إلى ذلك أوضح حسين العذل أمين عام غرفة الرياض في كلمة له ان معظم المؤشرات الحالية تدل على ان الاداء الاقتصادي في هذا العام سيكون مماثلاً لذلك الأداء القوي المميز الذي شهدته المملكة خلال العامين السابقين فالطلب العالمي على النفط لا زال مرتفعاً، والأسعار العالمية تجاوزت مستويات عام ٢٠٠٤م، ولذا فمن المتوقع ان ترفع إيرادات الصادرات النفطية لهذا العام نتيجة لارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات الإنتاج اليومية. وتواصل السوق المالية أداءها المتميز متجاوزة حاجز الـ ١٦,٠٠٠ نقطة (٢٠٠٥/١١/٨م)، وقد شهدت السوق خلال عام ٢٠٠٥م، عدداً من الاكتتابات الأولية العامة، وهناك عدد آخر من الشركات والبنوك ينظر في طرح أسهمه للاكتتاب العام، كما تقدمت حوالي ٥٠ شركة عائلية بطلبات لتتحول إلى شركات مساهمة مشتركة وهي الخطوة الأولى لتحولها إلى شركات مساهمة عامة من خلال طرح أسهمها للاكتتاب العام، ولكن أهم أحداث عام ٢٠٠٥م، كان بلا شك إعلان انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية. ونعتقد ان القطاع الخاص السعودي قد خطا خطوات واسعة في مسيرة تطوره وأنه بات مهيئاً بدرجة معقولة للتعامل مع المستجدات التي سوف تطرحها مرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وأضاف بقوله: ان ما تم استعراضه من تطورات خلال الفترة التي انقضت بين المنتديين، يعطي صورة زاهية وبراقة للأداء الاقتصادي في المملكة ولكن لا ينبغي ان يغيب عن بالنا ان ذلك دون الطموحات وان عدداً من المهام الأساسية لا يزال ينتظر القيام به، من أهمها ما يلي:

- تطوير أداء السوق المالية بعد ان برزت أهميتها الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- العمل على وضع استراتيجية شاملة لبرامج البنية التحتية لتعظيم أداءها الإيجابي في التنمية الاقتصادية، واشراك القطاع الخاص في تنفيذ هذه الاستراتيجية بما يتناسب مع إمكانية وطبيعة دوره الاقتصادي.
- التخطيط لمواجهة التحديات في مجال توفير المياه والضغوط الناجمة عن ارتفاع الطلب على المياه وارتفاع معدلات نمو هذا الطلب.
- خلق المزيد من الشفافية لرفع كفاءة الأداء المالي والإداري.
- دعم القطاع الخاص لتطوير منشآت الأعمال وتهيئتها للمنافسة العالمية المتوقعة نتيجة لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.
- مواصلة الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والعمل على إيجاد الآليات والمصادر المناسبة لتوفير التمويل اللازم لتوسعة نشاطها وتطويره.
- الاسراع بتنفيذ برامج التخصيص.
- رفع معدلات الاستثمار المحلية وتوطينها وجذب الاستثمارات الأجنبية وذلك عن طريق تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة تنافسية المملكة في جذب الاستثمارات.
- دعم الجهود الرامية لزيادة فرص العمل للمرأة وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي.
- التصدي لمتطلبات التأهيل والتدريب وتوفير الفرص الوظيفية الجديدة للشباب السعودي.

وأكد العذل على أن الاقتصاد السعودي حقق خلال العام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م) نتائج ممتازة، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة ١٣,٨٪ مقارنة بنمو نسبته ٣٪ للعام ٢٠٠٢م ويعزى ذلك، في جانب كبير منه إلى التحسن الكبير في أسعار النفط العالمية، بالإضافة إلى مشاركة القطاع الخاص الفعالة والذي سجل نمواً حقيقياً بلغت نسبته ٣,٩٪. وقد صاحب النمو في الناتج الإجمالي تحسن ملحوظ في المالية العامة للدولة، حيث سجلت فائضاً عاماً بلغ ٣٦ مليار ريال، مقارنة بعجز مقداره ٢٠,٥ مليار ريال في العام الذي سبقه. كذلك سجل الحساب الجاري العام الخامس على التوالي فائضاً قياسياً لم يتحقق منذ أكثر من عقدين بلغ ١٠٥,٢ مليار ريال مقارنة بفائض مقداره ٤٤,٥ مليار ريال في العام الذي سبقه. وقد حدثت تلك التطورات المتميزة في ظل مناخ اتسم باستقرار الأسعار المحلية وانخفاض نسبة التضخم، حيث لم يتجاوز ارتفاع الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة ٠,٦٪، وقد واصل الاقتصاد السعودي الأداء المتميز خلال عام ٢٠٠٤م، محققاً أفضل أداء له عبر التاريخ. وقد تحقق ذلك في ظل الأداء القوي للقطاع النفطي يسانده ويدعمه نمو كبير في معظم أنشطة القطاع الخاص غير النفطي الذي شارك باستثمارات كبيرة في مجالات عديدة من أبرزها المشاريع العقارية العملاقة، ومشاريع البتروكيماويات، إضافة إلى الازدهار المتواصل في نشاط أسواق المال. وقد بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في هذا العام ١٦,٨٪، بينما حقق القطاع الخاص غير النفطي نمواً حقيقياً بلغت نسبته ٥,٦٪.

وتواصلت خلال عامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م، برامج الإصلاحات الاقتصادية، فأصدرت الدولة من الأنظمة والقرارات الداعمة لتلك الإصلاحات، كان من أبرزها:

❖ الموافقة على نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.
❖ الموافقة على قيام شركة التعدين العربية السعودية (معادن) باتخاذ الخطوات الأساسية لتخصيصها وفقاً لما ورد في استراتيجية التخصيص في المملكة.
❖ الموافقة على القواعد المنظمة لمشاركة القطاع الخاص في الأعمال الإلكترونية الحكومية وفق أسلوب المشاركة في الدخل المتوقع.
❖ الموافقة على نظام حقوق المؤلف.
❖ الموافقة على نظام الرهن التجاري.
❖ الموافقة على مشروع اللائحة التنفيذية لنظام التسوية الواقية من الإفلاس.
❖ الموافقة على نظام براءة الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف الطبيعية والنماذج الصناعية.
❖ الموافقة على نظام الاستثمار التعديني .
❖ اقر مجلس الوزراء نظاماً جديداً للعمل يهدف إلى إتاحة الفرصة لمزيد من السعوديين للانخراط في العمل ويسمح للمرأة بالعمل في كافة المجالات التي تتوافق مع طبيعتها. كما أوجب النظام ألا تقل نسبة العمال السعوديين الذين يستخدمهم صاحب العمل عن ٧٥٪ في المائة من مجموع عماله.

بعد ذلك وزع الأمير سلمان بن عبدالعزيز الدروع التذكارية للجهات الداعمة للمنتدى.

ثم تسلم هدية تذكارية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - واخرى لسموه قدمها وزير التجارة والصناعة بهذه المناسبة.

عقب ذلك افتتح أمير منطقة الرياض المعرض المصاحب للمنتدى حيث قام بقص الشريط ايذانا بافتتاحه ثم تجول في ارجائه واستمع الى شرح عن ما يحتويه من اجنحة للجهات المشاركة في المنتدى.

الأمير سلطان بن سلمان والأمير سعود بن ثنيان

سموه يقص شريط المعرض المصاحب

المقوشي: منتدى الرياض.. علمي الصبغة بعيد عن المظاهر الاحتفالية

د. المقوشي

■ رفع مساعد أمين عام الغرفة التجارية الصناعية بالرياض د. عبدالعزيز المقوشي شكره وتقديره لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على رعايته لمنتدى الرياض الاقتصادي الذي تنظمه الغرفة في فندق الرياض انتركونتننتال ويحضره عدد كبير من المهتمين والمتخصصين بالشأن الاقتصادي بالمملكة، وقال الدكتور المقوشي إن خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وكافة قطاعات حكومة هذا الوطن أولت ولا تزال القطاع الاقتصادي كل الرعاية والعناية مشيداً بالقرارات الاقتصادية التي أصدرها المليك يحفظه الله والتي عملت على تحسين وتطوير البيئة الاقتصادية والاستثمارية بالمملكة. ونوه الدكتور المقوشي بجهود صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض ورئيس المنتدى مؤكداً أن سموه الكريم يقف خلف كل النجاحات التي تحققت لعاصمة الوطن مما جعلها تنافس عواصم العرب ثقافياً واقتصادياً، وقال إن دعم سمو أمير الرياض مكن الغرفة من تحقيق الكثير من الطموحات لخدمة قطاع المال والأعمال الوطني وساعدها في بحث ودراسة كل ما من شأنه خدمة اقتصاد منطقة الرياض والاقتصاد الوطني عامة.

وأكد الدكتور المقوشي ان الغرفة عمدت من خلال إيجادها لمنتدى الرياض الاقتصادي الذي ينظم للمرة الثانية إلى أن يكون منتدى اقتصاديا يطرح من خلالها المشاركون أبرز القضايا التي تشغل بال المخططين والمهتمين بالشأن الاقتصادي مع بعدها التام عن الأجواء الاحتفالية التي تتسم بها العديد من المنتديات داخل الخليج العربي وخارجه.

وأشار الدكتور المقوشي إلى أن الغرفة تابعت مع الجهات ذات العلاقة تفعيل توصيات المنتدى الأول وعملت من خلال هذا المنتدى على دراسة أفضل وأهم المحاور الاقتصادية التي يمكن أن تساهم مناقشاتها في تطوير آليات وبيئة الحراك الاقتصادي المحلي. وقال الدكتور المقوشي إن الغرفة من خلال لجان المنتدى المختلفة عملت على تنفيذ عدد غير قليل من ورش العمل والعصف الذهني شارك فيها العديد من الشخصيات الاقتصادية السعودية المهمة من الجنسين وتم من خلالها التباحث واقتراح محاور المنتدى الحالي مؤكداً أن قضايا المنتدى في مجملها قضايا معاصرة وتسعى بحول الله إلى دعم المخططين للعملية الاقتصادية الوطنية في بناء خططهم واستراتيجياتهم التي تهدف أولاً وأخيراً إلى خدمة الوطن العزيز من خلال هذه النخبة المميزة التي تحضر فعاليات المنتدى وتشارك فيه طرحاً ونقاشاً وحواراً وإدارة لفعالياته المختلفة من خلال المحاور المتعددة التي يبحثها المشاركون في المنتدى والحاضرون لجلساته.

وأكد الدكتور المقوشي أن المرحلة القادمة والتي تبدأ من خلالها المملكة ممارسة حقها القانوني كعضو في منظمة التجارة العالمية تحتم على الجميع التعرف على حجم جاهزية كافة قطاعات الوطن العدلية والقانونية والإدارية والخدماتية وغيرها إلى تعريف قطاعات المال والأعمال بكل ما يتعلق بعملية الانضمام.

وحذر الدكتور المقوشي من الآثار السلبية التي قد تتعرض لها المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع بدء تطبيق عمليات الانضمام مؤكداً على أهمية الاستعداد الاستراتيجي والتسويقي من قبل تلك المنشآت لما بعد عملية الانضمام.

مستبعداً أن يكون هناك تهميش لتوصيات المنتدى الاقتصادي الأول

يماني: المملكة عضو في منظمة التجارة العالمية بعد ٨ أيام

■ كشف معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور هاشم عبده يماني أمس أن المملكة وقعت بروتوكول انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، والذي سوف يتم الإعلان عنه يوم ١٢ ديسمبر الجاري، حيث قال في تصريح المملكة أنهت ترتيبات الانضمام وسوف يتم الاحتفال بانضمامها إلى المنظمة في هذا التاريخ.

ونفى الوزير خلال حضوره أمس حفل افتتاح منتدى الرياض الاقتصادي الثاني أن يكون هناك تهميش من قبل الجهات الحكومية في المملكة لتوصيات المنتدى، حيث أفادت بعض التقارير أمس أن هناك تهميشا لتوصيات المنتدى السابق، مشيرا في نفس الوقت ان وزارة التجارة والصناعة تحرص فيما يخصها بتطبيق كافة التوصيات التي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني وعلى كافة المستويات، إلى جانب تذليل كافة العقبات والصعوبات التي تواجه رجال الأعمال في كافة المجالات الاقتصادية.

الدعوة لزيادة مساهمة المرأة في رسم السياسات الاقتصادية

■ أوصت دراسة لمنتدى الرياض حول المساهمة الاقتصادية للمرأة السعودية، بضرورة زيادة مشاركة المرأة في رسم السياسات في المسائل المتعلقة بشؤونها، وذلك من خلال الاسراع في تفعيل الفقرة «ه»، من قرار مجلس الوزراء الذي نص على إنشاء لجنة وطنية عليا دائمة متخصصة في شؤون المرأة.

وأكدت الدراسة المقرر طرحها اليوم على أهمية أن يتم ربط هذه اللجنة تنظيمياً بمجلس الوزراء أو بالمجلس الإقتصادي الأعلى أو أي جهاز آخر من أجهزة رسم السياسات، وأن تتشكل اللجنة من نساء متخصصات ويكون تسميتهن لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، أن تكون للجنة ميزانية مستقلة.

وتهدف الدراسة إلى معرفة مدى المساهمة الاقتصادية للمرأة السعودية وذلك من خلال تحديد الإطار القانوني المنظم لمشاركة المرأة من خلال حصر الأنظمة واللوائح والقرارات التنظيمية والاتفاقيات ذات العلاقة للوصول إلى مدى كفاية ماتضمنه المصادر من قواعد قانونية تتيح للمرأة المشاركة الفعالة في الاقتصاد المحلي ونطاق تلك المشاركة ومدى احتواء تلك المصادر على سياسات حكومية تؤثر على مشاركة المرأة بصورة مباشرة أو غير مباشرة واحتوائها على آليات وإجراءات تضمن تفعيلها دون صدور قرارات تنفيذية والعمل على دراسة سبل تفعيل القرارات التنظيمية والإجراءات الصادرة عن أجهزة رسم السياسات والداعية إلى تفعيل عمل المرأة، في القطاع الخاص والعام.

وأشارت الدراسة إلى اختلاف نسب مشاركة المرأة في التنمية وفقاً للعديد من المتغيرات، وإلى البعد الاقتصادي لمساهمة المرأة من خلال دراسة مؤشرات المساهمة الاقتصادية في بعض الدول ومقارنتها بمؤشرات مساهمة المرأة السعودية مع الأخذ في الاعتبار المؤشرات التي تستخدمها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ودرجة تمكين المرأة اقتصادياً والتحليل النوعي للسياسات الكلية وأثرها على مساهمة الاقتصادية للمرأة ونتائج التحليل القياسي لدراسة الإنفاق الحكومي والمستوى الاقتصادي على المؤشرات التنموية للمرأة إضافة إلى النتائج المسحية لقياس درجة التمكين وتكتسب الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على مساهمة المرأة الاقتصادية من خلال التركيز على الواقع والتوجه الحقيقي الذي برز مؤخراً نحو دعم وتفعيل دور المرأة في الاقتصاد.

وارتكزت منهجية الدراسة على المنهج الوثائقي والاستقصائي والمسحي ومنهج التقدير القياسي حيث تضمن المنهج الوثائقي مراجعة الأنظمة واللوائح والقرارات التنظيمية التي تنظم عمل المرأة واستقصاء البيانات الرسمية والإحصاءات والكتب والمقالات المنشورة ذات العلاقة ويتتبع المنهج الاستقصائي آراء بعض المسؤولين والمسؤولات في الأجهزة الحكومية عن تفعيل دور المرأة والعوائق والإرشادات بخصوص مشاركة المرأة في التنمية. فيما يهدف المنهج المسحي إلى استقصاء آراء مجموعة من سيدات الأعمال والموظفات والعاملات لتحديد درجة التمكين ومدى قدرتها على اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل والاستثمار ودرجة استقلاليتها وقدرتها على التحكم في الموارد ويقوم منهج التقدير القياسي على دراسة تأثير السياسات الحكومية على بعض الأنشطة الخاصة بالمرأة.

وتضمنت الدراسة المفهوم الاقتصادي لتمكين ومشاركة المرأة في التنمية والمشكلات والآراء والمقترحات والإطار القانوني المنظم لمشاركة المرأة السعودية في الاقتصاد الوطني والقرارات الصادرة عن أجهزة رسم السياسات خاصة مجلس الوزراء الداعية إلى تفعيل عملها في القطاعين الخاص والعام وواقع مشاركة المرأة في التنمية في ظل المؤشرات الدولية والمقارنة مع دول مجلس التعاون إضافة إلى السياسات الكلية وأثرها على المساهمة الاقتصادية للمرأة.

مركز جبر و لصيانة لكزس
الأكثر خبرة والأول في المملكة بعد الوكيل
متخصصون
بصيانة كافة موديلات سيارات لكزس
قسم مميز للدهان والسمكرة
توضيب فير وماكينة كافة الموديلات
جهاز كمبيوتر لبرمجة المفتاح
صيانة وتعديل نظام الهيدروليك
جهاز كمبيوتر حديث للفحص
خرط هوبات بدون فك الهوب
باشراف مهندسين متخصصين
صيانة وإصلاح
جميع الأعطال الميكانيكية والكهربائية
جميع أنظمة التحكم
إصلاح فتحة السقف
هاتف: ٢٩٥٤٨١٨ - ٤٤٨١٥٥٧
الرياض الصناعية القديمة مقابل سابكو

المركز الاستشاري
الإستشارة مجاناً
الحقن وتحسين الوجه
حقن الوجه بالدهون الذاتية
حقن البوتوكس لإزالة التجاعيد التعبيرية بالوجه ومنع فرط التعرق
الحقن الدائم والمؤقت لنفخ مناطق معينة بالوجه والجسم
الحقن الفرنسي (الميزوثيربي) لإزالة الدهون المتراكمة وتعديل قوام الجسم وإزالة التشققات
حقن الميزوثيربي لمنع تساقط الشعر
كادر طبي من الإستشاريين والأخصائيات
العليات : ٤٦٥٥٥٥٨